

الحكم على قباني... بين التسييس والاستئناف



قباني

يوسف الصايح

عادت دار الإفتاء على دائرة الضوء مجدداً على خلفية الحكم القضائي الصادر عن قاضي بيروت الشرعي الشيخ محمد عساف في قضية وقف علماء المسلمين، حيث تم إلزام مفتي الجمهورية السابق الشيخ محمد رشيد قباني بدفع مبلغ وقدره مليون ومئة وخمسة وتسعون ألفاً وثلاثمئة وخمسون دولاراً أميركياً، فأعاد قرار عساف إحياء الأزمة التي نشأتها الدار في الفترة التي سبقت ظهور المبادرة المصرية التي أفضت الى تسمية القاضي عبد اللطيف دريان خلفاً للمفتي قباني الذي توترت العلاقة بينه وبين تيار المستقبل الذي اتهمه قباني بالعمل من خلال الرئيس فؤاد السنيورة للهيمنة على دار الإفتاء ومصادرة قرارها.

صقال: عساف نقض فتواه السابقة

في هذا السياق يؤكد نائب رئيس المجلس الشرعي المستقل ماهر صقال في تصريح لـ«البناء» أنّ تيار المستقبل لم يلتزم منذ البداية ببنود الاتفاق التي نصت عليها المبادرة المصرية التي تمّ بموجبها تزكية الشيخ عبد اللطيف دريان مفتياً للجمهورية وفي مقدمها إسقاط كافة الدعاوى القضائية التي كانت قائمة قبل المبادرة، فتّم إسقاط بعض الدعاوى بينما أبقى على بعضها الآخر، كما لم يعقد مؤتمر للمصالحة بين رؤساء الحكومة والسياسيين مع المفتي قباني وفق ما نصت الاتفاقية، والمجلس الشرعي الذي كان محسوباً على تيار المستقبل لم ينحل وبقي حتى أيار الفائت، حيث تمّ انتخاب مجلس شرعي جديد، وبالتالي لم يتمّ الالتزام بأيّ من بنود المبادرة المصرية.»

وإذ يؤكد صقال أنّ خلفيات الحكم الصادر بحق المفتي السابق سياسية بحتة، يشير إلى أنّ قضاة الشرع وقعا على قرار عزل المفتي قبل أن يصل إلى أيديهم ملف الشركة التي أعدت التقرير الذي تمّ بموجبه رفع الدعوى على المفتي قباني، وبناء عليه يسأل صقال: كيف يمكن لشخص أن يحكم على قضية ما قبل أن تكون في حوزته كافة المعطيات المتعلقة بها؟

والنقطة الأهمّ بحسب صقال أنّ القضاء الخمسة الذين رفعا الدعوى على قباني ليسوا ذي صفة، وبالتالي لا توجد لهم أيّ استفادة من الوقف الذي يستفيد منه طلبة العلم وفق الشرع، وبالتالي لا يمكنهم الأذعاء على متولي الوقف وهم غير مستفيدين منه، وكان يجدر بالقاضي لو كان منصفاً أن يردّ الدعوى بالشكل كون المدّعين غير مستفيدين من الوقف، خصوصاً أنّ القاضي عساف نفسه رفض سابقاً وصية نصوحى باشا المتعلقة باستفادة القضاء من الوقف، وهذا يعتبر مخالفة من عساف لفتواه السابقة الرافضة لضّمّ العلماء إلى طلاب العلم، وهذا ما

الوضع الصحي في البقاع الغربي؛

جهود فردية لرفع المعاناة ونشر التوعية



عبدالهادي

البقاع الغربي- أحمد موسى

يُعدّ الوضع الصحي في أي بلد من البلدان مؤشراً إلى تقدم مستوى الخدمات أو تخلفه فيها. ويرتبط تحسين القطاع الصحي في لبنان بتفاعل الوزارات والمؤسسات المعنية وتقديمها، من جهة، وتطور الثقافة الصحية، من جهة ثانية.

ولاشك في أنّ للمؤسسات الأكاديمية الصحية دوراً أساسياً في تطبيق هذه الفاعلة. لذلك تكتسب كليات الطب والصيدلة والصحة العامة مكانة رفيعة بين الكليات التي تلعب دوراً بارزاً في سدّ حاجة المجتمع البقاعي على هذا الصعيد.

كعادته، يقوم مستشفى الدكتور حامد فرحات في جبّ جنين في البقاع الغربي، وعلى مدى سنوات، بحملة توعية سنوية للكشف المبكر عن ترقق العظام وسرطان الثدي.

وتضمنت حملة هذا العام، والتي استمرت على مدى ثلاثة أشهر، صورة كاملة للجسم لقياس كثافة العظم وذلك بإحدى الأجهزة الطبية، بالإضافة إلى إجراء صور شعاعية وصوتية للثدي بإشراف أطباء مختصين بالإشعة وأمراض الثدي، وذلك بأسعار مخفضة مساهمة من المستشفى وإدارته في نشر الوعي الصحي

«الريجي» تطلق روزنامتها التدريبية

أسنجدار وعصام سلمان ومازن عبود، وممثلي قائد الجيش ورئيس المجلس الأعلى للجوارك والشبكة الوطنية للتدريب والمدربين ورؤساء المصالح والمكاتب.

وشدد سقاوي في كلمته على أنّ «روزنامة التدريب لسنة2016تترجم توجهات «الريجي» وسياساتها التدريبية». ويؤدّه بإقبال العاملين في «الريجي» على المشاركة في الدورات التدريبية واندفاعهم «لإفادة القصوى» منها. ورأى في ذلك «دليلاً على أنّ إيمان الإدارة بأهمية التدريب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإثر التدريب على



صقال

يجعل من القاضي عساف طرفاً في القضية وليس حكماً..

وحول البرد القانوني من المفتي قباني على الحكم الصادر بحقه يشير إلى أنّ المحامي الإيعالي يصدد استئناف الحكم ضمن مهلة الستين يوماً، ولكن يسأل صقال من سيكون القاضي طالما أنّ معظم القضاء وقعا على قرار عزل المفتي؛ ويضيف: «بالتالي فإنّ الخشية هي من عدم حياد القاضي الذي سينظر في طلب الاستئناف الذي سيقدّم به محامي المفتي قباني، خصوصاً أنّ الجو في القضاء الشرعي لايزال كما هو لجهة خضوعه للتوجهات السياسية، وهذا ما حصل مع فضلاء الشرع الذين رضخوا للمطالب السياسيين من خلال الأذعاء على المفتي قباني.»

عريمط: الحكم ليس انتقاماً

من المفتي السابق

في المقابل ينفي القاضي الشرعي خلدون عريمط وجود أيّ خلفية سياسية وراء قرار قاضي بيروت الشرعي الشيخ محمد عساف بحق المفتي السابق، ويعتبر أنّ هذا الحكم صدر بعد دراسة معمقة استمرت لنحو سنة ونصف السنة بعد الدعوى التي تمّ رفعها من قبل مجموعة من العلماء، وهذا الحكم قضى بإعادة المبلغ الذي دفعه المفتي قباني بصفته متولي الوقف آنذاك لشركة «جي 5» التي تعود لنجله راغب قباني ولشركة أخرى تعود ملكيتها لرشيد النتنير وراغب قباني. ويشير إلى أنّ الحكم ليس عقوبة أو انتقاماً من المفتي السابق بل يطلب منه دفع ما تبقى من المبلغ الذي تمّ دفعه من مال الأوقاف، لافتاً إلى أنّ المفتي قباني أعاد مبلغاً وقدره 550 ألف دولار أميركي بموجب شيك، وتبقى من المبلغ الإجمالي ما قيمته مليون ومئة وخمسة وتسعون ألف دولاراً أميركياً، وعليه لا يوجد أيّ موقف سياسي، فالقاضي حكم باستعادة ما تبقى من المبلغ، وهو ليس مالا سياسياً بل مال تابع لوقف العلماء وتمّ الحكم باستعادة ما تمّ صرفه بصورة غير شرعية أو في غير مكانه.»

من جهة ثانية اعتبر عريمط أنه لا يمكن للمبادرة المصرية أو أيّ تسوية أخرى أن تخضع للنظر عن مال الوقف، حتى المفتي الحالي والمجلس الشرعي لا يمكنهما التنازل عن مال أو أملاك الوقف، كما لا يمكن لأيّ قوة سياسية أن تقوم بذلك مع احترامنا وتقديرنا للمبادرة المصرية التي عملت على حلّ الإشكال الذي كان قائماً بين المفتي قباني والمجلس الشرعي الأعلى آنذاك، لكن هذا الأمر لا يعني إسقاط حق الوقف، والمبادرة نصت على ألاّ يغرّم المفتي قباني والمحافظة عليه بعد تخليه عن موقعه وإن بقي مكانه محفوظاً، وهذا ما حصل، أما في ما يتعلق بمال الأوقاف فلا يمكن لأحد إسقاط هذا الحق والقاضي عساف ليس مرتبطاً بأيّ جهة سياسية، ومن تقدّم بالدعوى هم مجموعة من

البناء



عريمط

العلماء بينهم قاضيان من المقربين من المفتي السابق..

استئناف الحكم

في سياق متصل تشير معلومات أنه وبناء على الأخطاء التي ترتبط بالحيفية القانونية وأصول التبليغ، سيتمّ استئناف الحكم ونقضه أمام محكمة التمييز، وخصوصاً لجهة اعتماده على اعتبارات سياسية وكيدية لشخص المفتي السابق بإيعاز من الرئيس فؤاد السنيورة.»

كما تلقت مصادر إلى جملة من المغالطات والثغرات القانونية في الحكم الصادر بحق المفتي السابق، وتشير إلى مفارقة غريبة فبعدما وصل الحكم إلى المفتي قباني عبر «الواتساب»، ذهب موكله المحامي فايز الإيعالي إلى المحكمة الشرعية السنية العليا لتسلم الحكم الذي صدر عنها بحق قباني، فطالبه رئيس القلم بدفع الرسوم المستحقة بحسب القانون من أجل إعائنه الحكم، فإبراه الإيعالي بصورة الحكم التي يتمّ تداولها عبر الهاتف، وهو ما يصعب مخالفاً للقانون حيث لا تصدر صورة عن الحكم إلا بعد تسديد رسومها.»

قباني: الهدف من الدعوى هو الإساءة

وكان المفتي السابق للجمهورية محمد رشيد قباني، أصدر بياناً بعد صدور الحكم، اعتبر فيه أنه جاء مخالفاً للقواعد الأساسية في الإثبات ما يشكل مخالفات لقواعد الانتظام العام، معتبراً أنّ الكلمة الفصل في هذه القضية تعود للهيئة العامة لمحكمة التمييز بمقتضى الفقرة 4 من المادة 95 من قانون أصول المحاكمات المدنية. وفي البيان نذكر أيضاً: «أما بالنسبة لما ورد من مغالطات دفّعا عن السياسيين، فيقول المدّعون الذين اعترفوا بانتماثلهم السياسي إنهم تسلموا صورة عن تقرير لجنة الخبراء بواسطة أحد الرؤساء الغيورين على مصالح طائفتهم وإننا نتساءل:

أ- من هو هذا الرئيس؟

ب- إذا كان التقرير موضوعاً بناء على طلب من سماحة مفتي الجمهورية وحده، وإذا كان التقرير كما ورد في خلاصته مرفوعاً فقط إلى مفتي الجمهورية، وإذا كان هذا التقرير لم يسلم حتى تاريخه إلى مفتي الجمهورية السابق فكيف وصل إلى أحد الرؤساء الغيورين، علماً أنّ المدّعين كانوا على علم من التقرير نفسه أنه مخصص فقط لسماحة مفتي الجمهورية وليس أيّ رئيس آخر». ويختم البيان بأنّ هذا التقرير لا يمكن أن يكون سبباً وحيداً لإقامة دعوى في وجه مفتي الجمهورية السابق... وأنّ وسيلة لا تكشف أنّ الهدف من هذه الدعوى هو الإساءة إلى مفتي الجمهورية السابق وتشويه سمعته.»

أبو فاعور يُحيل بلديات وشركات

أقدمت على حرق نفايات إلى «التميزية»

إلى وزارة الداخلية بالإيعاز إلى البلديات بعدم حرق النفايات.»

وأحال إلى النيابة العامة التمييزية «شركة زعني لصناعة الحديد وشركة plein soleil في بشامون، بعدما تبين لمراقبي وزارة الصحة أنهما يقومان بحرق النفايات المختلفة أمام المعمل مباشرة، مما يسبب ضرراً كبيراً على الصحة العامة وانتشار الأوبئة والأمراض»، أملاً «اتخاذ العقوبات المناسبة والإجراءات القانونية في حق الشركتين المذكورتين.»

كما طلب من «وزيرى الداخلية والصناعة حسين الحاج حسن الإيعاز لمن يلزم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقهما.»

جمعية الصناعيين: لتخفيض مدة الترحيل

طرح من حلول جذرية والبدء بتوفير عناصر تنفيذها على المستوى التشريعي وعلى مستوى الإجراءات التي يجب على البلديات اتخاذها لتأمين نجاح الخطة المستدامة..

وأكدت الجمعية «أنّ المصانع اللبنانية قادرة ومستعدة لاستيعاب مجمل الكميات المفزرة على مختلف أنواعها وأحجامها، وتتطلع للتعاون مع المسؤولين في الحكومة لإعتماد سياسة وطنية شاملة لحلّ جذري لمعالجة النفايات على الأسس البيئية السليمة، كما الصحة والاقتصادية». وشدّدت على «ضرورة تمثيل الجمعية في جميع اللجان والهيئات العاملة أو التي ستعمل على مستوى المحافظات أو الأضية، بما يؤمن سهولة ومرونة العمل والاستفادة من الفرز وإعادة التدوير بشكل منتظم ومنظم وسريع، وتكون الجمعية والصناعيين اللبنانيين قد قاموا بدورهم المطلوب على المستوى الوطني للمساهمة في المعالجة السليمة لملف النفايات وبشكل مُستدام.»

أكدت جمعية الصناعيين، في بيان، إثر اجتماع لمجلس إدارتها برئاسة الدكتور فادي الجميل على «تطابق نظرتها ورؤيتها مع المشروع الذي طرحته الحركات البيئية اللبنانية لحلّ مشكلة النفايات، والتي اعتمدت خارطة طريق لهذا الحلّ تحت عنوان أساسي وعريض هو التدوير، الذي يعتمد عليه قطاع مهم وأساسي من المصانع اللبنانية الفاعلة، علماً أنّ هذا القطاع يتقاطع مع ما أكده وزير الزراعة أكرم شبيب المكلف بهذا الموضوع، بضرورة الفرز قبل الترحيل المعتمد من قبل الحكومة.»

وتّمّن البيان «موقف الوزير شبيب وتأكيداته في هذا الصدد»، وأهاب به وبالحكومة «تخفيض مدة سياسة الترحيل المعتمدة حالياً إلى فترة أقصاها ستة أشهر كحدّ أقصى، وذلك بغية تخفيض الهدر الممكن بالكميات المفزرة خلال عملية الترحيل وبالتالي حصر مدة الترحيل لتأمين معالجة ما تراكم، وإعطاء الوقت لتأمين مستلزمات الحلّ، وعليه، في الوقت عينه، المباشرة بشكل متواز بإعتماد ما

وفد روسي يبحث مع اتحاد بلديات صور تطوير معامل الفرز

التي من شأنها تخفيف الحضور البيئي الناجم عن النفايات»، متعنياً «تقديم الحلول لتطوير معمل معالجة النفايات التابع لاتحاد بلديات قضاء صور في منطقة عين بعلال»، مشيداً «بدور روسيا ومساهمتها الفاعلة في مساعدة الشعوب.»

ولفت بولن، من جهته، إلى «أنّ هذه الزيارة إلى مدينة صور تأتي في سياق المساهمة ومساعدة هذه المنطقة وتقديم الحلول الناجحة للتخلص من أزمة النفايات»، مشيراً «إلى أنّ التقنيات المُتبّعة في روسيا أثبتت فعاليتها.»

وقال: «إننا نتطلع إلى الحلول القريبة لهذه الأزمة من خلال ما سيقدّمه المهندسون بعد اطلاعهم عن كتب على أوضاع معمل فرز النفايات في عين بعلال.»

زار وفد روسي، ضمّ الملحق التجاري في السفارة الروسية في لبنان راديسون سي بولن وعدد من المهندسين المختصين الذين يعملون في إحدى الشركات الروسية العالمية العاملة في مجال معالجة النفايات، اتحاد بلديات قضاء صور، حيث عقد لقاء مع رئيس الاتحاد عبد المحسن الحسيني ورئيس المكتب الفني في الاتحاد جلال عبد علي، تمّ خلاله البحث في وضع دراسة لتطوير معمل فرز النفايات في عين بعلال وتأمين شروط العمل فيه وإيجاد حلول لبقايا النفايات(المرفوضات) التي لا يمكن إعادة تدويرها. كما طلعوا على الخرائط وقدموا نبذة عن إمكاناتهم العلمية في هذا المجال.

وشكر الحسيني الوفد الروسي «على هذه المبادرة

«الاقتصاد» تمنع إقامة الأسواق

في فترات الأعياد

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة آلان كحيم قراراً حول الرقم 1/5/1، منع بموجبه إقامة أسواق خلال فترات الأعياد، وجاء في القرار: «إنّ وزير الاقتصاد والتجارة، بناء على المرسوم رقم 11217 تاريخ 2014/2/15 (تشكيل الحكومة)، بناء على المادة الثالثة من القرار رقم 1/79/1.ت.تاريخ 2010/5/10 (تنظيم المعارض والأسواق في لبنان والخارج)، ونظراً لوقوع أعياد الفصح ورمضان والأضحى والميلاد ورأس السنة الميلادية في الفترات المحددة أناه، وبناء على اقتراح مدير عام الاقتصاد والتجارة، يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يمنع إقامة أسواق البيع المباشر خلال

«عامل» تتسلّم أجهزة أشعة هبة من مستشفى همايان الفرنسي



خلال تسلّم الهبة

أثنت فيها على جهود مؤسسة عامل في خدمة الإنسانية، وأكد أنّ «يونيفيل» موجودة لمساندة المجتمع اللبناني بالمجالات التنموية أيضاً إلى جانب مهمّاتها السلمية.

واستعرض القسيس لاكوست إنجازات عامل وسعيها المستمر إلى تعزيز إنسانية الإنسان، متناولاً أهمية التضامن الدولي بين الشعوب، وجدير بالذكر أنّ القسيس لاكوست إلى جانب سعيه للحصول على هذه الهبة لمؤسسة عامل، قد أطلق العام الماضي ويمباردا شخصية مع عدد من العائلات الفرنسية مشروعا لحمية وإسناد الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، عبر نظام الكفالة وقد استفاد حتى الآن 160 طفل من المشروع.

بنقلها والحصول عليها، معتبراً أنّ وجود هذه الأجهزة يرفع جوهوية مراكز عامل الصحية ويعزز نوعية الخدمات وتنوعها، فعامل تعمل من خلال 24 مركزاً وست عيادات نقالة 12 مركزاً منها مخصص للصحة بشكل أساسي، لتقديم الخدمات الصحية وسائل التوعية والوقاية لإنهاء المجتمع اللبناني والضيوف النازحين على حدّ سواء.

وأكد مهنا أنّ مؤسسة عامل تعتبر «أنّ الصحة أساس التنمية، وأنها تتناضل منذ عقود لثقافة الوقاية والوعي، بدلاً من سياسة العلاج الصحية التي تكبد الدولة اللبنانية مليارات الدولارات.» كما كانت كلمة لكونوليل هاردي

وقال: إنّ «تجديد اتفاق التعاون مع المعهد للسنة الثالثة تواليها وإصدار الروزنامة التدريبية الثالثة، بتطلق «من الآن الذي حققته الدورات التدريبية في تطوير القدرات الفردية والإدارية وتنميتها». وأكد استمرار «الريجي» في بناء القدرات، مؤكداً أنّ «التدريب أصبح مرتبطاً بعمل المؤسسة التي كلما تطوّرت وتقدّمت احتاجت إلى أن تواكب هذا التطور» بالتدريب.» وختم مؤكداً أنّ طموح «الريجي» أن تكون «نموذجاً بين القطاعات العامة.»